قيل أنها سترفع بالتزامن مع نقل السلطة ولكن....

كتل كونكريتية تسد منافذ العيش ولا تحقق الامان!

سعيد عبد الهادي

ما زالت ذاكرتنا مشبعة بالممنوعات، النهر الوحيد الذي يتلوى داخل العاصمة احتل من البداية إلى النهاية بقصور وبساتين الممنوعات، ممنوع النزول إلى النهر، ممنوع التصوير قرب الجامع، ممنوع الدخول إلى هذا الشارع.. ممنوع..!!
وعندما سقط النظام القمعي قلنا سقطت ممنوعاته، فممنوعات النظام إن عادت عاد النظام نفسه وإن كان بشكل مختلف، هذا ما نلمسه الآن من تذمر عموم المواطنين؛ في احاديثهم الخاصة والعامة، من تطويق الكتل الكونكريتية الشوارع والازقة والاسواق.

شارع (أبو نؤاس) في غيبوبة

حين تقف بك السيارة في الزحام الحزيراني، لن تتنفس سوى انفاس النقمة ـ اغلقوا الشوارع وكأن قذائف (السترليا) والهاون لا تصل..! يجيبه آخر: ما زلنا نسير على هدي افكار (القائد الرمز) اشغلوهم.. تأمنوا شرهم!!.

وفي الحقيقة ان بعض المناطق تشهد الآن ما لم تشهد في زمن الاستبداد السابق، فبيوت حي التشريع لا يستطيع اهلها الدخول والخروج منها إلا بمقدار! فتراهم متراصفين إلى جوار الكتل الكونكريتية ينتظرون رحمة القوات الأمريكية لكي تسمح لهم بالدخول.

شارع (ابو نؤاس) الذي تركه النظام السابق يحتضر، سقط في غيبوبة لا ندري متى يصحو منها. شارع الرشيد تحول إلى مرائب للعربات، وسوق افترشه أصحاب البسطات، السعدون تحول إلى جانب واحد في بعض أجزائه. ولم يكن الامر مقتصراً على هذا الجانب، بل ان معظم المستفيدين من هذه الشوارع، وهي شوارع تجارية، قطعت ارزاقهم، لانعدام الحركة. مع اقتراب نقل السلطة، تحركنا في بعض من شوارعنا للوقوف عند مشكلات هؤلاء المستفيدين، ففي شارع (ابو نؤاس) توقفنا مع سعد العبيدي صاحب مطعم (سعد وقدوري) للسمك المسكوف الذي حدثنا قائلاً: مع الحرب الثانية ـ احتلال الكويت بدأ الشارع يعاني الاهمال، ومع ما حصل في هذه الحرب ازداد الامر سوءاً اذ تحول الشارع إلى ما يشبه السجن، الاهمال والتسيب وعدم الاستقرار هذا حال (ابو نؤاس) الآن، قال: فأنت ترى ان الشارع مهمل تماماً، اهملت الحدائق والكازينوهات. وما زاد مشاكلنا نحن ان السمك الآن غال بسبب محدودية الصيد لهذا نعتمد الآن على السمك الكاريبي، وهنا تدخل في الحديث احد العاملين في المطعم قائلا: ان معظم القرارات الآن في غير صالح صاحب المهنة، وهذا ساهم في خراب الشارع أيضاً، فنحن ندفع امانات ونكون عرضة للمزايدات بسبب العقود المحددة بمدة معينة، فالأمر بالنسبة لأمانة بغداد أمر مزايدات ومن يدفع أكثر، اما ماذا يعمل فلا يعنيها هذا الامر، وحين سالتهم عن استثمار الجانب الخلفي، أي ضفة نهر دجلة، أجابوا بأن الأمانة حددتنا بمساحة (١٠٠ متر). فضلاً عن ان النزول إلى الشارع ممنوع، ليس منعاً معلناً، وإنما يتربص القناصة خلف الشاطئ، لذا من ينزل إلى النهر قد يقتل. لهذا نزح الكثير من أصحاب مطاعم السمك المسكوف باتجاه اماكن أخرى.

بسبب الحواجز مات الشارع

اما ابو فراس، وهو صاحب مطعم أيضاً في الشارع نفسه، فقال كنت اشغل سبعة عمال معي لادارة هذا المطعم، أما الآن فأنا اقف وحدي، الحركة كما ترى تكاد تكون معدومة، وقد رفعنا أكثر من شكوى، واحدة لقوات الائتلاف، واخرى لمجلس الحكم، ولم نحصل على شي. فالشارع يموت عصراً وهو الذي كان يضج بالنشاط حتى الصباح الباكر. وبرغم هذا رفعت الايجارات، فصاحب الملك غير معني بطبيعة شغلك، لهذا اصبح ضررنا مضاعفاً، حتى اعمال التنظيف أهملت، فأمانة بغداد سلمت التنظيف إلى مقاولين، وليس من اشراف عليهم، لهذا تحول الشارع إلى مجمع للانقاض، لكل ما سبق خرجنا، نحن أصحاب المحلات بمظاهرة، نحو مقر قوات الائتلاف وسلمناهم شكوى أخرى.. وحتى هذه اللحظة نرفع ايدينا وما من مجيب، كنا نأمل ان نتخلص من هذه الحواجز مع تسلم الحكومة للسلطة لأنها (الحواجز) تضر ولا تنفع لكنها مازالت باقية.

تركنا شارع (ابو نؤاس) يرقد تحت ثقل الكتل الكونريتية التي طوقته من كل جانب واتجهنا نحو شارع السعدون، وفي هذا الشارع حدثنا احد أصحاب المحلات القريبة من فندق بغداد، رافضاً الكشف عن اسمه خوفاً من ان يلحقه ضرر من الجهة المستفيدة من وضع الحواجز!!، بالقول: ان عملنا بقي في اطار الزبون القديم، وان بدأ بعضهم يتجنب أيضاً الوصول إلى محلاتنا، اذ ان وجود هذه الكتل وحده كاف لاثارة الهلع، فكيف إذا صاحبته الاسلحة وهذه الاعداد الغفيرة من الشرطة؟! وما يحرك عملنا ويديمه اعتمادنا على تجارة الجملة، فلو كنا نعمل بالمفرد لاغلقنا المحل وجلسنا في بيوتنا، كما فعل البعض من أصحاب المحلات المجاورة، ثم اكمل حديثه بالقول: ما يثير الاستغراب انهم وضعوا الحواجز من دون حتى الاستئذان أو الاعتذار، وكأننا لا نعني شيئاً لهم، وهذا أمر غريب، فالكل يعلم ان هذه الحواجز لا تمنع الاعمال الارهابية، وإنما تجعل الاهداف مكشوفة بصورة فاضحة، وختم حديثه بالقول: اعتقد ان الاسلم هو ضبط الحدود الخارجية وان على الحكومة بعد ان تسلمت السلطة ان تباشر برفع هذه الحواجز.

رفع الحواجز فتح للأرزاق

في حي فلسطين حيث مقر وزارة المالية الحالي، التقينا المواطن (ابو احمد) الذي تحدث عما احدثه نقل وزارة المالية هنا من حركة كبير للمحلات المجاورة لها برغم وجود الحواجز، إذ ان هذه المحلات، كانت تعتمد على البيوت المجاورة فحسب، اما اليوم فهناك المئات من موظفي هذه الوزارة الذين احيوا المحلات المجاورة، ويرى ان رفع الحواجز سيزيد من أرزاق أصحاب المحلات، ويفتح لهم مجالات أخرى لتغطية مختلف احتياجات موظفي الوزارة.

الشوارع التي اعمتها المصدات متى تفتح عيونها؟

تحولات شارع الرشيد

الوقوف عند تحولات شارع الرشيد وقوف عند تحولات بغداد نفسها، وآخر هذه التحولات، غلق الشارع بأقامة المتاريس ووضع الحواجز في منتصفه، عند مدخل جسر الاحرار، وبهذا الغلق تحول الشارع إلى (كراج) لعربات الحمالين.

في هذا الشارع حدثنا (اثير عمر عبودي) صاحب محل (عوينات الأثير) بالقول: لقد كان الرشيد قبلة انظار القادمين من الخارج، ومن الداخل، حيث اضخم سوق للألبسة والاحذية والعوينات، ولكن ماذا بقي من الشارع الآن؟ انظر حولك حتى الاحجار تبدلت، لقد عشت فيه أربعين عاماً، واعتقد انني لن اتجاوز هذا العام إذ غزت الشورجة كل شيء، ولم يعد شارع الرشيد إلا زقاقا من أزقتها، محلات الكهربائيات، والبسطات، والعربات، وجاء هذا الغلق ليسد منافذ الرزق علينا ويفتحها امام تجار الشورجة، فهناك الكثير من أصحاب المحلات، اما تركوا محلاتهم، أو غيروا مهنهم بما يناسب تجارة الشورجة اما اهمال أمانة بغداد فزاد الطين بلة!

اما (ماهر فؤاد) صاحب محل (ابو ماهر للاحذية)، وهو من المحلات الستينية في الشارع فقال: ان غلق الشارع له منافع اذ جنبنا الإرهاب الذي اكل الاخضر واليابس بتصاعده العشوائي، ولكن اضراره أيضاً كبيرة حيث انعدمت الحركة في الشارع لم يكن هذا الشارع في السبعينيات يخترق بعكس السير لشدة تزاحم الناس، اما الآن، فكما تشاهد تحول إلى سوق صغير من اسواق الشورجة، وحين سألته عن زبائنه الآن: اجاب لدي معمل للأحذية وآخر للقمصان اغلقا بفعل التدفق غير المدروس للبضائع الصينية الرديئة.

ولا نجد الآن إلا من اعتاد الفصال في الاحذية أو القمصان، لذلك تقلص عملنا إلى حد الكفاف.

في مكتبة مكنزي

وختمنا جولتنا في هذا الشارع بمكتبة (مكنزي) وهي واحدة من اعرق المكتبات، وهناك حدثتنا سيدة رفضت الكشف عن اسمها بالقول: ان الشارع لا يعاني الغلق فحسب وإنما الاهمال أيضاً وقد تحولت الأزقة المرتبطة به إلى مصاهر للاسلاك المسروقة فتصور طبيعة رواد الشارع الآن، كل شيء في شارع الرشيد تغير، وليس الحفاظ على هذه المكتبة الاحفاظا على تراث بدأ بالزوال.

ربما كان منظر الشارع أكثر دلالة على هموم من أي كلام يقال، وفي الوقت الذي كنا نتحدث فيه عن امكانية نقل الشورجة إلى خارج مركز العاصمة لتخفيف الضغط على المركز، امتدت الشورجة لتأكل شارع الرشيد، وشارع النهر فضلاً عن شارع الجمهورية. وجاءت الكتل الكونكريتية التي عزلت هذا الشارع لتمنح مشروعية لغزوه من قبل تجار الجملة.

١٢٠ دولار لكتلة كونكريت واحدة

في مبنى أمانة بغداد قوبلنا ببوستر علق على عارضة خاصة بالاعلانات يوضح ان كلفة عمل كتلة كونكريتية واحدة تتراوح بين (٨٠٠ ـ إلى ١٢٠٠ دولار) وان (٢٣٧ كتلة) تكفي لانشاء عمارة بأربعة طوابق في كل طابق (٤) شقق مساحة الشقة (٨٠ متراً)، تساءلت في سري لو انهم بنوا عمارات لاشعروا المواطنين بأنسانيتهم، وحققوا على المستوى الأمني ما لم تحققه هذه الحواجز.

في المكتب الاعلامي لامانة بغداد علمنا ان صنع الحواجز ورفعها ليس للامانة علاقة به ولم يتم التشاور معها حوله، وكان السيد امين بغداد في مؤتمره الصحفي الذي عقد يوم ٢٠ / ٦/ ٢٠٠٤ قد أشار إلى ان مطلع تموز سوف يشهد عملاً حثيثاً من اجل رفع الحواجز وفتح الطرقات، ورفع التجاوزات، وانه قد تم التنسيق مسبقاً، في سبيل انجاح هذا الامر، بين وزارة الداخلية ووزارة العدل وسلطة الائتلاف، ولكن وبعد نقل السلطة، ما زال الناس المتضررون يعانون وهم يأملون الخلاص من هذه الحواجز التي بزوالها ستزول علامة وشاهد على تاريخ عشناه وإذا ما أردنا ان نحتفظ بذكرى من هذا التاريخ، فعلينا ان نأرشفه، لهذا اجد من الضروري ان تقوم الامانة بتكليف أحد النحاتين بوضع نصب تذكاري يعتمد في تكوينه بعضا من هذه الحواجز.

تصوير سمير هادي

تحت الضوء

المجالس البلدية وبخلاء الجاحظ

حسين التميمي

لو قيض للجاحظ أن يزور المجالس البلدية هذه الأيام لخرج علينا بكتاب أكثر إمتاعا من كتابه البخلاء، فهنا الأمر مختلف جدا ، لأن أعضاء المجالس البلدية لم يكتفوا بكنز الأموال ، بل تعدوها إلى كنز الوظائف ، ولو دخلت إلى أي مجلس من هذه المجالس واطلعت على مهام أولئك المجلسيين لأصابك منهم العجب العجاب فكل واحد منهم يشغل الى جوار منصبه كعضو في المجلس ، مناصب أخرى كأن يكون عضوا في لجنة النزاهة ، (دون مراعاة فيما إذا كان هو شخصيا رجلاً نزيها أم لا) وعضو أيضا في لجنة الرياضة ولجنة المرأة والطفل ولجنة الإعلام، ولجنة المتضررين ولجنة الإعمار ولجنة الهيئة الاستشارية الهندسية ولجنة الوقود ولجنة الخدمات! وإذا ما تخيلنا أن عدد أعضاء المجلس يقرب من العشرين وإن عدد اللجان يبلغ اثنتي عشرة لجنة تضم كل واحدة منها ثلاثة أو أربعة منهم- وقد يصل العدد إلى خمسة في اللجان (عالية الدسم) فيمكن أن نتخيل ان كل عضو منهم يشغل مناصب في أربع لجان أو أكثر ، وبما أن كل لجنة لها رئيس وأعضاء فإن هناك اثني عشر عضوا يشغلون مناصب الرئاسة ومناصب العضوية في لجان أخرى، وفوق هذا وذاك ستجد هناك من يملك فائضا من الوقت ليشغل منصب مختار المنطقة التي يسكن ضمن حدودها، وأيضا ستجده يعمل في وظيفة ما، هي وظيفته التي كان يشغلها قبل انخراطه في المجلس، كأن يكون معلما أو طبيبا أو محاميا وهو أمر يدل على مدى الجشع الذي أصاب بعض هؤلاء حتى يتكالبوا بهذه الطريقة على شغل كل الوظائف والمناصب ، في حين يتم تهميش وتجميد عناصر أخرى ممن يدعون بأعضاء المجلس الاستشاري ظلما، فلا أحد يستشيرهم في شيء ، تستثنى من ذلك بالطبع الأمور (المفرغة من الدسم) أي التي لا تشم فيها رائحة النقود ، فضلا عن ذلك (وهذه مهام نسيت أن أذكرها) يقوم أعضاء المجلس بأنفسهم بشغل مهام موظفي الصادر والوارد والأرشيف ، ولكي يزيدوا الطين بلة ، فقد قام البعض منهم بتوقيع (كتب تأييد) لبعض أعضاء الفرق والشعب ممن أثروا في كنز الأموال والعقارات في زمن الطاغية ، وكانت نتيجة هذه التواقيع ، أن الكثير من العقارات قد تم بيعها وتحويل ملكيتها إلى أناس آخرين ، لذا أتساءل : ألا توجد جهة تسائل هؤلاء المسيئين عن أعمالهم كي لا يظلوا يسرحون ويمرحون بمقدرات بلدنا الذي يحاول جاهدا أن ينهض من جديد.

(المدى) تستطلع آراء أهالي الموصل بشأن إمكانية تطبيق الأحكام العرفية بين ضبط الأمن وعدم التفريط بالحقوق المدنية للعراقيين

هل تنجح الحكومة الانتقالية في ضبط طرفي المعادلة الصعبة؟

الموصل/رعد الجماس

في الوقت الذي تجتاح فيه مدن العراق موجة عنيفة من التفجيرات والعمليات الارهابية وتتصاعد فيها عمليات التقتيل والاخلال بالأمن من قبل المجرمين والإرهابيين القادمين من وراء الحدود، تسعى الحكومة العراقية الجديدة إلى اتخاذ تدابير استثنائية للحفاظ على أمن العراق ومنها احتمالية تطبيق قانون الاحكام العرفية أو قانون الطوارئ في بعض المناطق ولفترة زمنية محددة، تقاطعت ردود افعال المواطنين بمختلف انتماءاتهم حول هذه الخطوات المزمع اتخاذها من قبل السلطة التنفيذية والهادفة إلى ارساء النظام ودرء اخطار التردي الأمني الذي يتربص بحياة وممتلكات المواطنين،.
(المدى) استطلعت آراء ووجهات نظر الشارع العراقي في مدينة الموصل بهذا الموضوع فكانت الحصيلة جملة من الآراء المتضادة حاولت التوفيق بينها آراء معتدلة وضعت في اعتبارها الأهمية الفائقة لضبط الأمن من جانب وعدم المساس بالحقوق المدنية للمواطنين من الجانب الآخر.

بعض القضاة يعتذرون

كانت وجهتنا الأولى محاكم نينوى وهناك اعتذر بعض القضاء عن الادلاء بآرائهم حول موضوع استطلاعنا تحت ذريعة وجود نصوص ولوائح في القانون تحظر عليهم التصريح لوسائل الاعلام! فيما أعلن عدد من رجال القانون والمحامين عن وجهة نظرهم بمنتهى الحرية: (الاستاذ هاني يونس) ماجستير قانون قال: انني بجانب تطبيق الاحكام العرفية في أي بقعة في العراق تستوجبها الضرورة القصوى للدفاع عن كيان البلاد في حالة تعرضه لخطر جسيم، كما تنص على ذلك القوانين العالمية المماثلة، وفي ظروف بذاتها كحالات الحرب أو الغزو الخارجي أو الثورة المسلحة أو التمرد أو العصيان أو حدوث اضطرابات جسيمة تخل بالأمن اخلالاً خطراً يكون من المتعذر مجابهة هذه الظروف بالسلطات الاعتيادية التي تملكها السلطة التنفيذية.

خطأ جسيم

(المحامي عبد الله الاعرجي) قال.. يعد تطبيق قانون الطوارئ خطأ فادحاً ترتكبه الجهات التي تريد فرض هذه الاحكام التي تستلزم عند تنفيذها وجود دولة متكاملة الاجهزة والسلطات ولاسيما وجود القوات المسلحة التي تشمل الجيش والشرطة وحرس الأمن والحدود وغيرها، والعراق اليوم لا يمتلك هذه العناصر جميعاً والتي يشكل وجودها ارضية صلبة يستند اليها استخدام احكام الطوارئ، وكان الاجدى بالحكومة الجديدة العمل على اتخاذ اجراءات انجع من قبيل اعادة منتسبي الجيش العراقي المنحل والعمل على تدريبه وفق اسس حديثة ومتطورة وتوزيعه على مناطق البلاد المختلفة ولاسيما الحدودية منها، مع اتخاذ تدابير مشددة أخرى ازاء العمليات الاجرامية والارهابية وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين وغيرها من الإجراءات الأخرى والتي ستساهم حتماً في استقرار الحالة الأمنية دون الحاجة إلى اللجوء للاحكام العرفية التي قد يساء استعمالها وانعكاسات ذلك على حياة المواطنين وحرياتهم الشخصية.

البلاد في محنة

(الاستاذ اياد مؤيد) يعمل في حقل الاعلام قال: ان التوجه الحكومي في فرض الاحكام العرفية ينطلق من اعتبار ان الدستور العراقي أشار إلى امكانية تطبيق مثل هذه الاحكام عبر القانون المرقم (٤) لعام ١٩٦٥ والذي حمل توقيع الرئيس العراقي الاسبق عبد السلام عارف، ونص بمواده المختلفة على جواز اعلانها في حالة نشوب الحرب أو التهديد بوقوعها أو حدوث اضطراب خطر في الأمن العام أو تهديد له أو حدوث وباء أو كارثة عامة، واعلانها بموجب مرسوم جمهوري وبموافقة مجلس الوزراء من دون تحديد هذه الحالة بفترة زمنية معينة وبصلاحيات عفوية منها فرض قيود على حرية الاشخاص في الانتقال والمرور والتجوال في اماكن معينة وفي اوقات محددة، إلى جانب اعتقال الاشخاص المشتبه في سلوكهم الاجرامي وحجزهم وفرض الاقامة الجبرية عليهم واصدار الامر بتفتيش الافراد والاماكن وحظر الدخول إلى بعض الاماكن حظراً مطلقاً أو مقيداً، مع فرض قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع وتفريق الاجتماعات والتجمعات وحل الجمعيات والنوادي والنقابات إذا ثبت انها تمارس نشاطاً من شأنه الاخلال بالأمن العام، كذلك فرض قيود على السفر إلى خارج البلاد أو القدوم إليها، واعتقد ان جميع هذه القوانين ضرورية جداً

للاوضاع غير الطبيعية التي تشهدها البلاد حتى تجتاز محنتها وتسترد عافيتها.

رأيان متعارضان

(المواطنة ميسم فاضل) موظفة قالت: لا يجوز تطبيق احكام الطوارئ في ظل ظروف العراق الحالية لان وجود دستور مؤقت وحكومة انتقالية مؤقتة تضمن تطبيق القوانين والاحكام التي نص عليها قانون إدارة الدولة المؤقت وكافة القوانن والنظم المتعارف عليها والتي تعمل بموجبها الاجهزة المختصة وهذا يتناقض مع أية احكام أخرى سواء أكانت عرفية أم غيرها.

(المواطن أياد عزيز جميل) يمتهن اعمالاً حرة قال ان التركة الملقاة على عاتق الحكومة العراقية المؤقتة ثقيلة جداً وهي نتاج لسنين الظلم الطويلة التي افرزت الفوضى بعد سقوط النظام كما برزت حالة (اللا أمن) وصل فيها الامر إلى ان المواطن لا يسلم على نفسه حتى في بيته وهذا جزء من الملف الأمني الذي يعد من أولويات مهام الحكومة الجديدة، وفي رأيي ان فرض قانون الطوارئ هو الحل الأمثل للسيطرة على الشارع العراقي والقضاء على كافة الاعمال الارهابية التي أباحت قتل النفس واستهانت بها.

ماذا لو أسيء استخدام القانون

(المحامي ضياء سليمان) قال.. لا أريد فرض قانون الطوارئ من قبل الحكومة العراقية الجديدة التي لا تملك شرعية تطبيق مثل هذه القرارات كونها انتقالية مع الاخذ بنظر الاعتبار احتمال اساءة استخدام الاحكام العرفية من قبل القائمين عليها، وأضاف ان بناء دولة القانون لا يكون بتقييد السلطة القانونية واعطاء الاولوية للسلطات العسكرية على حساب المؤسسات المدنية وهذا حتماً سينعكس سلباً على مفاصل الحياة المختلفة والتي يشكل المواطن حلقة مهمة فيها.

(الأستاذ عمار محمود العلي) ناشط في مجال حقوق الإنسان قال.. نحن نشعر بالقلق من تطبيق قانون الأحكام العرفية الذي سيتجاوز حتماً على حريات وحقوق المواطنين اذ لا يجوز منح هيئات مدنية عراقية سلطات عسكرية حتى تقوم باعتقالات تعسفية على غرار ما تقوم به قوات الاحتلال حالياً، ونأمل ان تراعى عند التطبيق مسألة التوافق بين الحقوق والحريات ونعتقد بوجوب صدور قانون خاص بهذا الشأن يحدد آليات التطبيق بدقة.

(المحامي جلال شيخ علي) قال ان قانون الطوارئ حاجة ملحة بشرط ان يفرض في المناطق التي تشهد اضطرابات تخل بأمن البلاد ولفترة زمنية محددة لأن دوامة العنف المتصاعدة تبرر مثل هذا القانون وعلى ان لا يرافق ذلك تقييد واسع للحريات الشخصية والعودة إلى ممارسات النظام السابق، واقترح ان يلعب الاعلام عبر وسائله المتعددة دوراً بارزاً في شرح ابعاد تطبيق هذه القوانين للمواطنين.

الاحكام العرفية غير شرعية

(الدكتور خالد المولى) استاذ القانون الإداري في كلية الحدباء قال: ان كل القوانين في العراق تفتقد الشرعية في ظل الاحتلال الاجنبي الذي اكده مجلس الأمن الدولي كذلك الحكومة العراقية الجديدة التي شكلتها قوات الاحتلال الأمريكي والتي ستكون اداة طيعة بيدها.. وأضاف ان التوجهات الآن تقود إلى العمل بقانون السلامة الوطنية العام ١٩٦٥ والذي أوقف النظام السابق العمل به واعتقد ان هذا القانون لا ينسجم مع طموحات وتطلعات الشعب العراقي لانه سيخلق محاكم عسكرية تصادر حرية الافراد والجماعات ونحن كحقوقيين ضد تطبيق الاحكام العرفية لعدم شرعيتها ـ (المحامي عادل الشماع) قال هو الآخر.. ان تطبيق الاحكام العرفية في العراق سيخلق شعور بالاحباط لدى عدد كبير من شرائح المجتمع ولا سيما المثقفة منها التي تنزع إلى تحقيق العدالة وسيادة النظام وذلك لأن قوانين الطوارئ لا تؤمن ضمانات للفرد داخل المجتمع وأنا أنادي بضرورة العودة إلى كافة القوانين المعمول بها سابقاً مع وجود سلطات تنفيذية رادعة تعمل على تطبيقها بقوة القانون واعطاء دور اكبر لوزارة الداخلية واجهزتها ومؤسساتها المختلفة حتى تجد حلولاً سريعة تعمل من خلالها على توفير الأمن للمواطن البريء.